

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/759)، مدد مجلس الأمن ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب مني أن أقدم تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ ولايته. وعقب رسالتي الموجهة إلى المجلس المؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/88) بشأن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، طلب المجلس مني في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، المضي قدما في دمج المكتبين معاً في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وطلب مني أن أقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تقريري المقبل (انظر S/2016/89). ويعطي هذا التقرير الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويعطي لمحة عامة عن التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويعرض أيضاً الأنشطة التي قام بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل (S/2015/866).

ثانيا - التطورات والاتجاهات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل

٢ - منذ صدور تقريرتي السابق (S/2015/1012)، شهدت المنطقة دون الإقليمية العديد من العمليات الانتخابية الناجحة وتنصيب حكومات جديدة. وفي الوقت نفسه، فإن استمرار حالة انعدام الأمن في حوض بحيرة تشاد وشمال مالي، إلى جانب الهجمات الإرهابية



غير المسبوقة في بوركينافاسو وكوت ديفوار، أثار المخاوف باحتمال انتشار الأنشطة الإرهابية في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية.

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية

٣ - على الرغم من الطعن في الانتخابات التي جرت في عدة بلدان، ثمة اعتقاد سائد بأنها كانت عموماً انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة. ففي بنن، أسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت على دورتين في يومي ٦ و ٢٠ آذار/مارس، عن فوز باتريس تالون على مرشح الائتلاف الحاكم ورئيس الوزراء السابق، ليونيل زينسو. وبعد تقلده السلس زمام السلطة، عين الرئيس الجديد يوم ٦ نيسان/أبريل حكومة مؤلفة من ٢١ وزيراً تضم في عضويتها مرشحين سابقين للرئاسة وأعضاء من "تحالف الانشقاق". وأعلن أيضاً أنه سيسعى لتنفيذ العديد من الإصلاحات السياسية والدستورية، بما في ذلك تعديل الدستور لينص على فترة رئاسية واحدة مدتها سبع سنوات.

٤ - وفي كابو فيردي، قُيِّمت الانتخابات التشريعية التي جرت في ٢٠ آذار/مارس بأنها كانت سلمية وذات مصداقية. وقد فازت فيها حركة المعارضة من أجل الديمقراطية بالأغلبية المطلقة بنسبة ٥٣ في المائة من الأصوات ضد الحزب الأفريقي لاستقلال كابو فيردي الذي كان يمسك بمقاليد السلطة منذ عام ٢٠٠١. وباشرت حكومة جديدة مؤلفة من ١١ وزيراً برئاسة رئيس الوزراء خوزيه أوليسيس كوريا إي سيلفا، مهامها الرسمية في ٢٢ نيسان/أبريل.

٥ - وفي النيجر، جرت انتخابات رئاسية في ٢١ شباط/فبراير وانتخابات تشريعية في ٢٠ آذار/مارس. وشابت فترة الحملة الانتخابية خلافات حول تحديد هوية الناخبين والوضع القانوني لمرشح المعارضة الرئيسي، حما أمادو، من الحركة الديمقراطية في النيجر لمناصرة الاتحاد الأفريقي. فقد تم اعتقال السيد أمادو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بتهمة الاتجار بالأطفال. وفي ١٦ آذار/مارس، وقبل أربعة أيام من يوم الانتخابات، تم إجلاؤه لأسباب طبية إلى فرنسا، حيث لا يزال هناك حتى تاريخ صدور هذا التقرير. وأظهرت الجولة الأولى حصول الرئيس الحالي محمّدو إيسوفو على ٤٨ في المائة من الأصوات، بينما حصل السيد أمادو على ١٧ في المائة. وفي وقت لاحق، انسحبت المعارضة من هذه العملية، ودعت إلى مقاطعة الجولة الثانية. وفي ٢٠ آذار/مارس، أعيد انتخاب الرئيس نتيجة حصوله على ٩٢ في المائة من الأصوات وأدى اليمين الدستورية يوم ٢ نيسان/أبريل. وفي ١٢ نيسان/أبريل، عيّن حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء بريجي رافيني تتألف أساساً من أعضاء من الحزب الحاكم، حزب النيجر من أجل الديمقراطية والاشتراكية. ويشغل الحزب وحلفاؤه غالبية المقاعد (١١٨ مقعداً) من ١٧١ مقعداً في الجمعية الوطنية.

٦ - وفي بوركينافاسو، باشرت الحكومة الجديدة مهامها الرسمية في ٦ كانون الثاني/يناير، وركزت اهتمامها على الفور على تعزيز الأمن في البلد، إثر هجوم إرهابي وقع في واغادوغو في ١٥ كانون الثاني/يناير. ووضعت أيضا في صدر أولوياتها زيادة الإيرادات العامة، ومعالجة الاضطرابات الاجتماعية، واستعادة سلطة الدولة في بعض أنحاء البلد. وفي يوم ١٦ آذار/مارس، تم تأسيس لجنة دستورية لمراجعة الأحكام الدستورية المتعلقة بتحديد مدة العضوية وصلاحيات السلطتين التنفيذية والتشريعية. وستُطرح نتائج المراجعة على استفتاء عام يجري في وقت لاحق من عام ٢٠١٦.

٧ - وفي ٢٠ شباط/فبراير، اعتقلت سلطات كوت ديفوار ثلاثة من أفراد فوج الأمن الرئاسي السابق وسلّمتهم إلى سلطات بوركينافاسو. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، سُحبت لأسباب إجرائية مذكرة التوقيف الدولية التي أصدرتها محكمة القضاء العسكري في بوركينافاسو في كانون الثاني/يناير ضد رئيس الجمعية الوطنية لكوت ديفوار، غيوم سورو، في ما يتعلق بتورطه في الانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٨ - وفي غينيا، واجهت على الفور الحكومة الجديدة التي عينها الرئيس ألفا كوندي في ٤ كانون الثاني/يناير انتقادات من جانب الحزب الحاكم، وهو تجمّع شعب غينيا، بسبب وجود ٤ وزراء من الحزب من أصل ٣٣ وزيراً. وبدأت الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية والبلدية. ومع ذلك، نشبت خلافات بين الحزب الحاكم والمعارضة على نطاق الانتخابات وجدولها الزمني، وذكرت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أنه لا يمكن من الناحية الفنية إجراء الانتخابات قبل تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٣٠ آذار/مارس، اتفق أعضاء لجنة متابعة الاتفاق السياسي المبرم في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥ على الاستعاضة عن اللجنة بإطار يستند إلى قاعدة أوسع للحوار السياسي. وفي الوقت نفسه، لم يُحرز تقدم يذكر في صياغة مشاريع قوانين لإصلاح قانون الانتخابات واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على نحو ما أقرته الأطراف في الاتفاق السياسي.

٩ - وفي موريتانيا، فشلت الحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفاق على شروط لإطلاق عملية الحوار السياسي، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات في شهري فبراير/شباط وآذار/مارس بقيادة تحالف المعارضة الممثل بالمنتدى الوطني من أجل الديمقراطية والوحدة. وفي ١٥ آذار/مارس، أكد الرئيس محمد ولد عبد العزيز خلال مؤتمر صحفي استعداده للحوار. ومع ذلك، علقت المعارضة تعاونها بذريعة أن الرئيس ينوي تعديل الدستور ويسعى إلى البقاء في منصبه فترة أخرى. وفي الوقت نفسه، شهد البلد تعديلات وزاريتين في شباط/فبراير ونيسان/أبريل. ففي شباط/فبراير، أُعفي خمسة وزراء من مناصبهم، بمن فيهم وزير الشؤون الخارجية. وفي

نيسان/أبريل، أدى أربعة وزراء جدد، بينهم امرأتان، اليمين الدستورية للانضمام للحكومة. وفي ٣ أيار/مايو، دعا الرئيس إلى إجراء مشاورات وإلى إجراء استفتاء دستوري بشأن اقتراح يدعو إلى إلغاء مجلس الشيوخ.

١٠ - وفي نيجيريا، تولت اللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية قيادة حملة فعالة لمكافحة الفساد وذلك على خلفية أزمة اقتصادية وميزانية وطنية مرتبطة، في جملة أمور، بتراجع أسعار النفط العالمية. وتم اعتقال العديد من الشخصيات رفيعة المستوى ووجهت إليهم تهم بالفساد، بمن فيهم وزير الدفاع، ورئيس الأركان السابق، وعدد من كبار الضباط المشاركين في إبرام صفقات السلاح الوطنية. ويواجه رئيس مجلس الشيوخ أيضاً تقديمه إلى المحاكمة على أساس تقديمه لبيان كاذب وإخفاء الأصول المالية. كما وجهت اللجنة اتهاماً لزعيم حركة تحرير دلتا النيجر السابق بغسل الأموال والتآمر وتحويل الأموال. وفي شباط/فبراير، نقضت المحكمة العليا حكم محكمة الاستئناف، وأكدت انتخاب محافظي ولايات أكوا وريفرز وتارابا. والمحافظون جميعاً من مرشحي حزب المعارضة، حزب الشعب الديمقراطي. وفي ١٩ آذار/مارس، شابت جولة الإعادة لانتخابات مجلس الشيوخ في ولاية ريفرز أحداث عنف.

١١ - شهدت منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا تصاعد العنف بين رعاة الماشية والمزارعين، مما دفع الرئيس محمدو بوهاري إلى نشر قوات الأمن لمعالجة الوضع. وعلاوة على ذلك، كثفت الجماعات الانفصالية في ولايات الجنوب الشرقي، مثل حركة السكان الأصليين لبيافرا وحركة تفعيل الدولة المستقلة لبيافرا، أنشطتها السياسية مما أثار في كثير من الأحيان اشتباكات مع قوات الأمن.

١٢ - ويتواصل التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية في غانا في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي غامبيا في كانون الأول/ديسمبر. ففي غانا، واصلت أحزاب المعارضة المطالبة بوضع سجل جديد للناخبين. وجرت عملية تسجيل محدودة للناخبين في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو. وفي غامبيا، أجرت اللجنة المستقلة للانتخابات عملية تسجيل تكميلية للناخبين في الفترة من ١٤ كانون الثاني/يناير إلى ١٢ آذار/مارس. وفي يومي ١٤ و ١٦ نيسان/أبريل، قمعت الشرطة وقوات الأمن بعنف الاحتجاجات التي قام بها أعضاء المعارضة والتي دعوا فيها إلى إجراء إصلاحات انتخابية. وتم احتجاز عدة أشخاص، من بينهم زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي المعارض، أوسينو داربوي. وأفادت تقارير لاحقة بأن بعض المعتقلين الذين انقطعت أخبارهم منذ إلقاء القبض عليهم، قُتلوا عندما كانوا في عهدة الدولة. وبغية معالجة هذه التطورات والقضايا الخلافية الأخرى المتعلقة بالانتخابات، عقدت لجنة مشتركة بين

الأحزاب اجتماعها الأول في ٢٠ نيسان/أبريل، بعد أن ظلت خامدة لمدة ١٠ سنوات. وحضر الاجتماع، بصفة مراقبين، ممثلون للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وخلال الاجتماع، اتفق الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على إنشاء لجنة مخصصة للحوار، بمشاركة من منظمات المجتمع المدني وسلطات الأمن، لمعالجة التوترات السياسية.

١٣ - وفي سيراليون، قدمت لجنة مراجعة الدستور مسودة التوصيات في شباط/فبراير. وفي منتصف شهر آذار/مارس، أصدر الرئيس إرنست باي كوروما مرسوماً يقضي بإجراء تعديل وزاري كبير، تم خلاله عزل ستة وزراء، ونقل ستة آخرين إلى وزارات أخرى، وتعيين ستة وزراء جدد. وأدى أيضاً عزل رئيس بلدية كوادو، الذي يعتبر حليفاً مقرباً من نائب الرئيس السابق، صامويل سام سومانا، إلى نشوب خلافات.

١٤ - وفي السنغال، تم في ٢٠ آذار/مارس إجراء استفتاء وافق الناخبون بنتيجته على ١٥ تعديلاً دستورياً، بما فيها تعديل من شأنه أن يُخفّض الفترة الرئاسية من سبع سنوات إلى خمس سنوات. وهذا التخفيض لن يؤثر على ولاية الرئيس الحالي ماكي سال، التي ستنتهي في عام ٢٠١٩. وأرست الأحكام الجديدة أيضاً الطبيعة العلمانية للسنغال ومنحت الجمعية الوطنية سلطات الرقابة.

١٥ - وفي توغو، لم تُحرز الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسسية أي تقدم. ومع ذلك، فقد اعتمدت الحكومة خارطة طريق بشأن اللامركزية والانتخابات المحلية، هي الآن بانتظار المراجعة البرلمانية. وتتواصل عملية مراجعة الدستور في ليريا، وهي تشمل اقتراحاً خلاقياً يدعو إلى إعلان ليريا "أمة مسيحية". وسيتم التصويت على التوصيات من خلال استفتاء.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٦ - شهدت بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ارتفاعاً ملحوظاً في الأنشطة الإجرامية والهجمات الإرهابية التي ارتكبتها جماعات تعمل عبر الحدود الوطنية. وتؤكد الزيادة في الأنشطة الإجرامية على الحدود بين النيجر وبوركينا فاسو ومالي، بما في ذلك اختطاف الرهائن وقرب البشر والأسلحة والمخدرات، وجود روابط بين الشبكات الإرهابية والاتجار غير المشروع. وأعلن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليته عن الهجوم الإرهابي الذي وقع في واغادوغو في ١٥ كانون الثاني/يناير، والذي أودى بحياة ٣٠ شخصاً واصابة ١٥٠ شخصاً بجروح. كما أعلن مسؤوليته عن هجوم إرهابي وقع في غراند باسام،

كوت ديفوار، في ١٣ آذار/مارس أودى بحياة ١٩ شخصا وإصابة ٣٠ شخصا بجروح. وفي حوض بحيرة تشاد، استمرت جماعة بوكو حرام في شن هجمات في نيجيريا والكاميرون والنيجر، في حين انخفضت الهجمات على الأراضي التشادية. ومنذ بداية السنة، تعرضت منطقة ديفا في جنوب النيجر إلى أزيد من ٣٠ هجوما، مما أدى إلى تشريد الآلاف من الناس وإلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة أصلا في البلد. وكان أبرز هجوم ذلك الذي وقع في ٣ حزيران/يونيه حين هاجمت عناصر بوكو حرام المدججة بالسلاح مقر القيادة العسكرية للنيجر في بوسو، مما أسفر عن مقتل ٢٦ جنديا من النيجر وجنديين اثنين من نيجيريا وإصابة الكثيرين. وهذا الهجوم، الذي تناقلته على نطاق واسع أبواق الدعاية لبوكو حرام على الإنترنت، هو الأكثر دموية في النيجر منذ بداية السنة. وفي منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا، أدت الاشتباكات التي وقعت بين الرعاة والمجتمعات الزراعية في نهاية شباط/فبراير، إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ شخص، وتشريد العديد من الأشخاص وتعطيل أعمال الحصاد. وعقب صدور مذكرة توقيف في ١٤ كانون الثاني/يناير بحق زعيم المتمردين السابق بتهم الفساد، ازدادت الهجمات على أنابيب النفط وعمليات الخطف في دلتا النيجر التي تُعتبر من مناطق إنتاج النفط الرئيسية في نيجيريا.

١٧ - وفي مالي، اتسع نطاق الأنشطة الإرهابية والإجرامية تدريجيا في اتجاه الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلد، بما في ذلك في باماكو، حيث تستهدف الهجمات قوات الأمن في مالي، وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والقوات الفرنسية المنتشرة ضمن عملية بارخان. وفي منطقة تيلايري في النيجر، شنت الجماعات الإجرامية والجهادية أكثر من ١٥ هجوما منذ كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى خسائر كبيرة في صفوف المدنيين والعسكريين.

١٨ - وعلى إثر الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسو وكوت ديفوار في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس، عززت حكومة السنغال أمن حدودها، وأنشأت في كانون الثاني/يناير خلية عمليات في داكار تركز مهامها على التصدي للتهديدات الإرهابية. وقامت أجهزة الأمن في البلد أيضا بعدة اعتقالات وقائية وأصدرت تحذيرات للجهاديين السنغاليين العائدين من ليبيا والجمهورية العربية السورية. وفي ١٩ آذار/مارس، دعا الرئيس السنغالي، ماكي سال، بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى زيادة التعاون الإقليمي إلى مواجهة التهديدات التي تشكلها الشبكات الإرهابية. ووجه وزراء الدفاع لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل دعوات مماثلة خلال اجتماعهم المعقود في ٤ آذار/مارس في إنجمينا. وأكد الوزراء التزامهم بإنشاء قوة مشتركة لمنطقة الساحل.

١٩ - وواصل الاتحاد الأفريقي استكشاف الخيارات المتاحة لإنشاء قوة تدخل في شمال مالي. وفي الفترة من ٢٠ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل، قام الاتحاد الأفريقي بزيارة تقييم أولية إلى مالي كجزء من عملية تهدف إلى وضع تصور مفاهيمي لهذه المبادرة وتفعيلها. وفي الوقت نفسه، قرر وزراء الدفاع لتجمُّع دول الساحل والصحراء، في اجتماعهم المعقود في يومي ٢٤ و ٢٥ آذار/مارس في شرم الشيخ، مصر، تسيير دوريات حدودية مشتركة وإنشاء مركز إقليمي لمكافحة الإرهاب في القاهرة.

٢٠ - وعقب زيارة قامت بها الرئيسة الليبرية إيلين جونسون سيرليف إلى غينيا وسيراليون في ٦ أيار/مايو، وافق رؤساء الدول الثلاث على التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب في المنطقة. وفي ١٣ أيار/مايو، وفي اجتماع عقدته اللجنة الأمنية المشتركة لاتحاد نهر مانو على المستوى الوزاري في غراند باسام، كوت ديفوار، اعتمد المشاركون اتفاقات تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات الإرهاب والأمن البحري، وأمن الحدود.

٢١ - وأفادت تقارير من سائر أنحاء المنطقة بالقيام بعمليات تم فيها ضبط مخدرات. ففي كانون الثاني/يناير، صادرت السلطات البوليفية شحنة زنتها ٨ أطنان من الكوكايين موجهة إلى كوت ديفوار، في حين اعترضت الشرطة الإسبانية قارباً يحمل على متنه ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين قرب كابو فيردي. وفي موريتانيا، صادرت قوات الأمن ١,٣ طنّاً من الماريجوانا في كانون الثاني/يناير. وضبطت السلطات في كابو فيردي في نيسان/أبريل سفينتين أجنبيتين على متنهما شحنة أخرى من الكوكايين تبلغ زنتها ٢٨٠ كيلو غراماً. وفي نيجيريا، قامت الوكالة الوطنية المعنية بإنفاذ قانون المخدرات، في ١٣ آذار/مارس، بتفكيك منشأة لإنتاج الميثامفيتامين على نطاق واسع في ولاية الدلتا. وفي الوقت نفسه، زادت أيضاً حوادث القرصنة البحرية حيث سجّل المكتب البحري الدولي ما لا يقل عن ستة هجمات وست محاولات لشن هجمات في خليج غينيا منذ كانون الثاني/يناير.

مكافحة الارهاب وأعمال العنف التي تقوم بها جماعة بوكو حرام

٢٢ - ما زال الوضع الأمني في حوض بحيرة تشاد يشكل مصدراً للقلق وذلك على الرغم من المكاسب العسكرية التي تحققت على طول الحدود التشادية النيجيرية. وأفادت التقارير بشنّ بوكو حرام ما مجموعه ٧٨ هجوماً منذ كانون الثاني/يناير في الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا، مما أدى إلى وفاة ما يقرب من ٧٠٠ شخص، مقارنة بما مجموعه ٢٠٠ ١ شخص خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥. وقد سلمت إلى حد كبير ولايات كانو، وجيغاوا وبوتشي في نيجيريا من الهجمات، وهو ما يشكل تحولا إيجابيا عن عام ٢٠١٥. وفي الوقت

نفسه، تعرضت ولايتا بورنو ويوبي إلى غارات متعددة وتفجيرات انتحارية استهدفت القرى والمواقع العسكرية. وفي ٢٠ نيسان/أبريل، تعرضت قافلة قائد الفرقة السابعة لهجوم من كمين نُصب لها على الطريق الممتدة من مايدوغوري إلى باما.

٢٣ - وأثر ارتفاع عدد الهجمات الموجهة ضد العائدين والمشردين داخليا المقيمين في المخيمات في ولاية بورنو سلباً في الخطط الوطنية الرامية لإعادة توطينهم وإطلاق جهود إعادة تأهيلهم. وقُتل ١٠٥ من المدنيين في سلسلة من الغارات التي شنت في كانون الثاني/يناير على قرية دالوري الواقعة على بعد ١٠ كيلومترات من مايدوجوري. وحاول المهاجمون أيضا مدهمة مخيم قريب يستضيف ٢٥ ٠٠٠ نازح ولكن الجيش صد الهجوم. وفي ٩ شباط/فبراير، قُتل ٥٦ شخصا وأصيب ٨٠ شخصاً آخرين في تفجير انتحاري مزدوج في مخيم النازحين في ديكوا.

٢٤ - ومنذ كانون الثاني/يناير، أسفرت العمليات التي قامت بها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والجيش النيجيري عن إنقاذ ما يزيد عن ٢ ٣٠٠ مُختطف، معظمهم في ولاية بورنو، وإلقاء القبض على أعضاء بارزين من جماعة بوكو حرام، بمن فيهم زعيم الفرقة المنبثقة منها التي تسمى أنصار المسلمين في بلاد السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قلّصت القوة المشتركة والقوات المسلحة النيجيرية إلى حد كبير قدرة بوكو حرام على القيام بعمليات كبرى بقطعها عدداً من طرق امداداته الرئيسية.

٢٥ - وفي النيجر، ما برحت منطقة ديفا الجنوبية تشكل هدفا لهجمات متكررة تشنها بوكو حرام، وخاصة على القوافل العسكرية والمخافر الأمامية. وشكلت منطقتنا بوسو ونغويغمي أيضا هدفا لتفجيرات انتحارية وهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، مما يدل على الضغط المستمر الذي تمارسه جماعة بوكو حرام على الساحل الشمالي لبحيرة تشاد.

٢٦ - وحققت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات تقدماً في أعمالها تحت قيادة موحدة ونتيجة لتحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين أعضائها والدعم المستمر المقدم إليها من الشركاء. وفي شهر شباط/فبراير، أجرت القوات النيجيرية والكاميرونية عمليات مشتركة دمرت خلالها مخبئ بوكو حرام الواقعة على طول الحدود. وفي نيسان/أبريل، تم إنشاء خلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية مماثلة لتلك التي أنشئت في أبوجا في عام ٢٠١٤، في مقر القوة المشتركة في إنجمينا، وذلك من أجل تعزيز سير العمليات المشتركة. وفي أيار/مايو، نشرت بنن ١٥٠ جندياً من قوام القوة البالغ تعدادها ٤٥٠ جندياً التي تعهدت بإلحاقها بالقوة المشتركة. وفي ٣ أيار/مايو، زار الرئيس الكاميروني، بول بيبا، نيجيريا حيث أكد مجدداً عزمه على القضاء على جماعة بوكو حرام.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٢٧ - على الرغم من التحديات الأمنية، والأثر المتبقي من تفشي مرض فيروس إيبولا، والبيئة الاقتصادية الهشة فقد حققت دول غرب أفريقيا معدل نمو نسبته ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٥. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ طبقاً للأرقام الصادرة في شباط/فبراير عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. ومن المتوقع أن يبقى معدل التضخم منخفضاً في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ولكن قد يصل إلى ١٢,٥ في المائة في غانا بسبب الانخفاض في قيمة العملة الوطنية. وتواجه نيجيريا أيضاً تحديات كبيرة ناجمة عن النقص في عائدات النفط، والتدهور في الأوضاع المالية لحكومات الولايات والحكومات المحلية، والاضطرابات في أنشطة القطاع الخاص الناجمة عن عدم إمكانية الحصول على النقد الأجنبي. ورغم أن البلدان التي تعتمد على الاستيراد قد استفادت من انخفاض أسعار النفط، فإنّ انخفاض أسعار السلع الأساسية قد أثر بشدة على الدول المصدرة للمواد الخام.

٢٨ - وفي موريتانيا، أثر الانخفاض الحاد في أسعار خام الحديد بشدة على إيرادات الدولة، في حين استؤنفت شحنات خام الحديد من سيراليون. وقد سجل الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية في كوت ديفوار نمواً نتيجة لسياسات الحكومة بتنويع الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، تأثرت التجارة بين غامبيا والسنغال سلباً منذ شباط/فبراير في أعقاب إغلاق الحدود بينهما رداً على الزيادة الكبيرة في الرسوم الجمركية التي فرضتها غامبيا على الشاحنات التجارية. وأدى ذلك إلى انخفاض في حجم المعروض من السلع الأساسية وزيادة كبيرة في الأسعار على جانبي الحدود.

دال - الاتجاهات الانسانية

٢٩ - ما زال الوضع الإنساني في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل يتأثر بفعل انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. وتكشف الاستطلاعات الأخيرة التي جرت في فترة ما بعد الحصاد أن معدلات سوء التغذية في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا يمكن أن تشهد مزيداً من التدهور خلال موسم الجفاف. وما زال هناك في سائر أرجاء منطقة الساحل ٤,٥ ملايين شخص من المشردين، و ٦ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات الغذائية الطارئة، ومن المتوقع أن يعاني ما يقرب عددهم من ٥,٩ ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٦. وبغية تقديم المساعدة، ناشدت الأمم المتحدة تقديم تبرعات بمبلغ قدره ١,٩٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦، لم تتلق منه سوى ١١ في المائة.

٣٠ - وفي سائر منطقة حوض بحيرة تشاد، يتعرض ما لا يقل عددهم عن ٢,٤ مليون مشرد، معظمهم من النساء والأطفال، لمخاطر الاستغلال وسوء المعاملة. وتشير التقديرات عموماً إلى أن ٧ ملايين شخص في شمال شرق نيجيريا، وما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في منطقة ديفا في النيجر هم في حاجة إلى المساعدة. وفي الوقت نفسه، ما زالت تُبذل جهود من أجل إعادة التوطين والانتعاش. وهناك أيضاً مؤشرات على أزمة غذائية تلوح في الأفق في شمال شرق نيجيريا، بسبب الاحتلال في الأنشطة الزراعية وأنشطة الرعي. ووفقاً للنتائج الأولية المستمدة من بعثة تقييم مشتركة أحرقتها الأمم المتحدة في نيسان/أبريل للوضع في ولايتي بورنو ويوبي الواقعتين في شمال شرق نيجيريا، هناك ما يقدر عددهم بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية، بينما يعاني ٣٥٠ ٠٠٠ طفل من سوء التغذية الحاد. وفي نيجيريا أيضاً، أسفرت أعمال العنف الطائفي التي وقعت في ٢٨ شباط/فبراير بين جماعات الرعاة والمجتمعات الزراعية في ولاية بينو عن تشرد الآلاف من المدنيين، حسبما أفادت التقارير.

٣١ - وفي ١٥ آذار/مارس، وافق مجلس الشيوخ النيجيري على تخصيص مبلغ قدره ٥٠ مليون دولار من أجل نقل المشردين إلى أماكن أخرى وإعادة تأهيلهم وإعادة توطينهم في ولايات أداماوا، وبورنو ويوبي. وفي نيسان/أبريل، خصص الاتحاد الأوروبي مبلغاً قدره ٦٧ مليون يورو لإعادة تأهيل وإعادة إدماج عناصر جماعة بوكو حرام المقبوض عليهم. وفي ١٩ نيسان/أبريل، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم مبلغ قدره ٤٠ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية للبلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام. وفي الوقت نفسه، تواصل اللجنة الرئاسية النيجيرية المعنية بالشمال الشرقي مراقبة وتنسيق تنفيذ مبادرات وطنية مثل المبادرة الرئاسية للشمال الشرقي، وصندوق دعم الضحايا، ومبادرة المدارس الآمنة. واستمرت الجهود الرامية إلى تنسيق أنشطة اللجنة الوطنية لإدارة الطوارئ واللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين والمهاجرين والمشردين داخلياً، بدعم من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣٢ - وسجلت المنظمة الدولية للهجرة تنقل ما يتراوح عددهم بين ١٠ ٠٠٠ و ١٢ ٠٠٠ مهاجر يغادرون النيجر شهرياً نحو بلدان المغرب العربي منذ بداية عام ٢٠١٦. كما سجلت ما يتراوح متوسطه بين ٢ ٠٠٠ و ٣ ٠٠٠ من المهاجرين العائدين إلى النيجر من تلك البلدان. وفي نيسان/أبريل، ازدادت التحركات نحو ليبيا والجزائر ازدياداً كبيراً فبلغت نحو ١١ ٠٠٠ شخص يقال إنهم مروا عبر النيجر في الفترة بين ١٩ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وكان معظم الأشخاص الذين شاركوا في الرحلات المتجهة نحو ليبيا والجزائر من السنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، في حين كان

معظم المهاجرين العائدين من مالي والنيجر. وأنشأت المنظمة كيانا لها في أغاديز، بالنيجر، في شباط/فبراير لتحسين مراقبة حركات الدخول والخروج. وفي الفترة من ٩ إلى ١١ شباط/فبراير، وعقد اجتماع في أكرا في إطار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ خطة عمل فالتينا، حيث تعهدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بمعالجة مسألة الهجرة عن طريق الاستثمار في سبل كسب العيش في المناطق الريفية.

٣٣ - وفي ١٧ آذار/مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية نهاية وباء الإيبولا في غرب أفريقيا. إلا أنه في اليوم نفسه، سُجلت حالة إصابة جديدة في نزيريكوري، بغينيا. وسجلت حالة أخرى في مونروفيا في ١ نيسان/أبريل. وأدى ذلك إلى إغلاق حدود ليبيريا مع غينيا وفرض قيود على طول حدود سيراليون مع غينيا. وفي ٢٩ آذار/مارس، أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي الفيروس لم يعد يشكل حالة طارئة في مجال الصحة العامة، ودعت إلى رفع جميع القيود عن السفر والتجارة. ويعمل بعض البلدان أيضا، بما فيها غانا وتوغو، على احتواء حالات تفشي الالتهاب السحائي. وأبلغ أيضا عن حالات كوليرا في نيجيريا، في حين أفادت بنن وتوغو ونيجيريا بتفشي حالات من حمى لاسا.

هاء - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - لا تزال الحالة العامة لحقوق الإنسان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل مصدر قلق، لا سيما في سياق استمرار الهجمات التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية. ففي بوركينا فاسو، في ٢٢ آذار/مارس، افتتح الرئيس روك مارك كريستيان كابوريه المجلس الأعلى للمصالحة والوحدة الوطنية الذي سيبحث انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها سلطات الدولة بين عام ١٩٦٠ وعام ٢٠١٥. وفي ٢٦ آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا متعلقا بإنشاء لجنة وطنية جديدة لحقوق الإنسان. وفي توغو، اعتمدت الجمعية الوطنية، في ١١ آذار/مارس، مشروع قانون بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وسير عملها.

٣٥ - وفي موريتانيا، اعتمد مجلس الوزراء، في ٣ آذار/مارس، قانونا بشأن العنف الجنساني، وأعلن يوما وطنيا لمكافحة الرق في ٦ آذار/مارس. غير أن قوات الأمن استخدمت في ١٤ آذار/مارس الغاز المسيل للدموع لفضّ مظاهرة قامت بها مبادرة المقاومة من أجل الانعتاق للمطالبة بإطلاق سراح زعيمها المسجون بيرام عبيدي. وفي ١٧ أيار/مايو، أمرت المحكمة العليا بالإفراج عنه. وفي ٤ آذار/مارس، خلال الزيارة التي قمتُ بها إلى موريتانيا، حثتُ السلطات على الدفاع عن حقوق الإنسان، بوسائل منها وضع صكوك تشريعية، والحرص على تقيد قوات الأمن بتلك المبادئ.

٣٦ - وفي غينيا، أدى تعيين ماتورين بانغورا في شباط/فبراير، حاكما جديدا لإقليم كوناكري إلى ردود فعل سلبية من جانب الضحايا والمدافعين عن حقوق الإنسان، نظرا لالتزامه في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بالضلع في المذبحة التي جرت في ملعب المدينة يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي يومي ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، أثناء زيارة مشتركة إلى البلد مع وكيلة وزارة خارجية الولايات المتحدة، سارا سيول، شجعت ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع السلطات على الإسراع بالإجراءات القضائية المتعلقة بأحداث في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ لإنصاف الضحايا.

٣٧ - وفي أعقاب القمع العنيف للمظاهرات السلمية التي شهدتها غامبيا في ١٤ و ١٦ نيسان/أبريل، دعوت إلى إجراء تحقيق مستقل في الأحداث، بما في ذلك ما يُزعم من موت أعضاء المعارضة وتعرضهم للتعذيب أثناء وجودهم في عهدة الدولة. كما دعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى إجراء تحقيق مستقل. وردا على ذلك، أصدرت وزارة الخارجية بيانا تطلب فيه إلى البلدان الأجنبية أن تكف عن التدخل في شؤون غامبيا الوطنية. وأتهم زعيم الحزب الديمقراطي الموحد، حسين درابو، وما لا يقل عن ١٩ من أعضاء حزبه الذين اعتقلوا أثناء مشاركتهم في مظاهرات بسبع جرائم جنائية، منها نية الإخلال بالسلم وتحريض آخرين على القيام بذلك؛ وإثارة الشغب والتجمع دون إذن؛ والتحريض على العنف؛ وتشويش حركة مرور السيارات بشكل مثير للشغب؛ وإجراء مسيرة دون إذن؛ وعصيان أمر بالانفضاض عن مسيرة غير قانونية. وحتى تاريخه، أفيد بالإفراج عن ١٣ من المحتجزين بكفالة، منهم ست نساء. بيد أنه لا يزال هناك ما لا يقل عن ١٩ شخصا محتجزين. وفي ١٤ أيار/مايو، أصدر الحزب الديمقراطي الموحد بيانا صحفيا يوضح مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الحكومة ويعرب عن القلق إزاء كيفية تسيير إجراءات المحكمة. ودعا إلى الإفراج عن المحتجزين فورا وبلا شروط، وإلى التحقيق في مزاعم وفاة عضو في الحزب وفي التقارير التي تفيد بتعرضه للتعذيب. ودعا الحزب الديمقراطي الموحد أيضا قوات الأمن إلى وقف منع المظاهرات السلمية وضمان أمن مسؤولي الأحزاب وأعضائه. وفي الوقت نفسه، استمرت محاكمة المدير التنفيذي لمخطة إذاعة ترانغا إف إم (Teranga FM) الحاج سيسيه المتهم منذ آب/أغسطس ٢٠١٥ بسبعة أفعال إجرامية، منها إيقاف الفتنة. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، قيل إنه قد اختفى من مستشفى كان قد نُقل إليه للحصول على الرعاية الطبية. ولا يزال مصيره مجهولا. وقد نُقلت عن الرئيس، خلال جولة قام بها مؤخرا في البلد، أقوال تحمل على الفرقة والكراهية بشأن مجموعة عرقية بعينها، الأمر الذي يبعث على القلق البالغ.

٣٨ - وفي نيجيريا، بعد مرور عامين على اختطاف أكثر من ٢٧٠ تلميذة في شيبوك يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤، صدر شريط فيديو في نيسان/أبريل يُظهر ١٥ من المختطفات على قيد الحياة. وأكد وزير الإعلام لاحقاً أن المفاوضات جارية مع جماعة بوكو حرام للإفراج عن الفتيات. وفي هذه الأثناء، جاءت ادعاءات بالاحتجاز غير القانوني والاعتداء على يد الجهاز العسكري ضد المتظاهرين الشيعة بولاية كادونا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وأدت إلى إجراء تحقيق وطني. وفي ٢١ نيسان/أبريل، رفع أحد محامي حقوق الإنسان دعوى أمام محكمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ضد حكومة نيجيريا لعدم منع أعمال القتل والاعتصاب والتشويه التي يرتكبها الرعاة ضد المزارعين. واعتمدت القوات المسلحة النيجيرية، بدعم من الأمم المتحدة، مدونة لقواعد السلوك في ١٣ آذار/مارس من أجل حماية حقوق الإنسان. وأنشأت أيضاً مكتبا لحقوق الإنسان يتألف من ستة موظفين قانونيين من نقابة المحامين النيجيرية ومن القسم القانوني في الجيش.

واو - الاتجاهات في مجال المسائل الجنسانية

٣٩ - أحرز تقدم في الجهود الإقليمية الرامية إلى ضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإشراك المرأة في العمليات السياسية والانتخابية. فالحكومة الجديدة في بوركينافاسو تضم ٧ نساء من أصل ٢٩ وزيراً؛ وفي كوت ديفوار، توجد ٩ نساء من أصل ٣٦ وزيراً، في حين أن ٤ من أصل ١٢ وزيراً هم من النساء في كابو فيردي. وفي الحكومة الجديدة في غينيا، تشغل النساء المناصب الرئيسية للاقتصاد والمالية، والشؤون الخارجية، والزراعة، والأشغال العامة، والتخطيط والتعاون الدولي. وفي النيجر، اعتمدت خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، في شباط/فبراير. كما أنشأت الحكومة مرصداً وطنياً لتعزيز المساواة بين الجنسين. بيد أن عدد الوزارات في الحكومة الجديدة لا يتماشى مع الحكم القانوني الذي يقضي بتخصيص نسبة ٢٥ في المائة من المناصب على الأقل للنساء، مما أدى إلى احتجاجات من جانب الجمعيات النسائية. ويتضمن قانون العمل الجديد في كوت ديفوار أحكاماً لمكافحة التحرش المعنوي والجنسي. أما في سيراليون، فرفض الرئيس التوقيع على قانون الإجهاض المأمون، الذي أقره البرلمان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

دمج مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٤٠ - أشرت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة استعراضا استراتيجيا لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكان الغرض من الاستعراض تحديد ما إذا كان من الضروري إدخال تعديلات على أهداف المكتب وتصميمه المؤسسي. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، قدمت نتائج الاستعراض إلى مجلس الأمن، وذكرتُ اعترامي الشروع في "دمج خفيف" لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، تظل فيه القدرة الحالية على دعم الاستراتيجية المتكاملة دون تغيير عموما، باستثناء تبعيتها في التسلسل الإداري لممثلي الخاص لغرب أفريقيا، رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (انظر S/2016/88). وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، طلب المجلس مني تنفيذ عملية الدمج من أجل تعظيم أثر أوجه التآزر بضمنان توحيد إدارة وهيكل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الجديد (انظر S/2016/89). ومنذ ذلك الحين، تولى ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، محمد بن شماس، منصب ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، في حين تولت مبعوثي الخاصة السابقة لمنطقة الساحل، السيدة هيروت غيري سيلاسي، منصب نائبة ممثلي الخاص ونائبة رئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأنشأت أيضا خلية اتصال في نواكشوط لتعزيز عمل الأمم المتحدة مع أمانة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقسما جديدا للتنسيق والشراكات الإقليمية داخل المكتب، مع الحفاظ على مستويات التوظيف العامة دون أي تكاليف إضافية في الميزانية. وسيستند المكتب الذي أعيد تشكيله حديثا إلى ولايتي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، بوسائل منها مواصلة بذل مساعيه الحميدة وتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٤١ - وفي الفترة من ٢٥ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، قام ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بجولة في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اجتمع خلالها مع الأمانة الدائمة للمجموعة، ومع رؤساء كل من بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر ورئيس وزراء تشاد وغيرهم من كبار الممثلين الحكوميين. وخلال هذه المشاورات، قدم ممثلي الخاص معلومات مستكملة عن تنفيذ عملية دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مكتب مبعوثي الخاص، وأكد مجددا دعم الأمم المتحدة المستمر لبلدان المجموعة

في مواجهة التحديات المتعددة الأبعاد. وفي الاجتماع الذي عقده مع السلك الدبلوماسي والشركاء الآخرين، دعا ممثلي الخاص إلى اتباع نهج كلي تمثيا مع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ومراعاة العلاقة القائمة بين السلام والأمن والتنمية.

المساعي الحميدة والمهام الخاصة

٤٢ - قام الممثل الخاص بعدة زيارات إلى النيجر في الفترة التي سبقت الانتخابات في شباط/فبراير لبناء توافق في الآراء بشأن قائمة الناخبين. واجتمع مع المتنافسين الرئيسيين قبل إصدار النتائج المؤقتة عقب الجولة الأولى، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية وتجمع دول الساحل والصحراء. وقبل الجولة الثانية من الانتخابات، نصح الأطراف باستئناف الحوار السياسي عن طريق الآليات القائمة. وبدعم من التمويل الخارج عن الميزانية، أوفد مكتب غرب أفريقيا ومنطقة الساحل أيضا فريقا تقنياً مؤلفا من موظفين سياسيين وموظفين في مجال حقوق الإنسان، لدعم مساعيه الحميدة في جميع مراحل العملية الانتخابية.

٤٣ - وفي بنن، اجتمع ممثلي الخاص مع المرشحين الرئاسيين والأحزاب السياسية وهيئات إدارة الانتخابات قبل الجولة الأولى من الانتخابات في ٦ آذار/مارس بهدف تسوية المسائل المعلقة المتصلة ببطاقات الناخبين. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس، بعد صدور النتائج المؤقتة، اجتمع بالرئيس المنتخب باتريس تالون ورئيس الوزراء المنتهية ولايته، ليونيل زينسو، والمؤسسات الوطنية المعنية، للإشادة بهم على جملة أمور منها النجاح في إجراء الانتخابات وروح الديمقراطية التي أبداهما كل من المرشحين والناخبين.

٤٤ - وفي غينيا، أجرى ممثلي الخاص بعثتين لحل الخلافات بين الزعماء السياسيين ولدعم زخم يفرضي لإجراء انتخابات محلية. وعقب توقف لجنة متابعة الاتفاق السياسي المبرم في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥، عن العمل في شهر آذار/مارس، دعا أيضا إلى التعجيل بإنشاء منتدى جديد ذي قاعدة عريضة تتم داخله معالجة المسائل الخلافية ومناقشة الإصلاحات القانونية والمؤسسية التي يجب أن تعتمد عليها الجمعية الوطنية.

٤٥ - وفي ٢ و ٣ آذار/مارس، قمت بزيارة بوركينا فاسو، حيث أُنيتُ على الجهود التي بذلها الرئيس لإصلاح الأجهزة الأمنية وأشدتُ بمساعيه الهادفة لتعزيز عملية المصالحة الوطنية. وقد أكدت مجددا التزامي بحشد المجتمع الدولي من أجل دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وبناءً على طلب الرئيس الحصول على الدعم من أجل إصلاح القوات

المسلحة والجهاز الأمني، سافر ممثلي الخاص مع الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام إلى واغادوغو في ١٨ آذار/مارس من أجل تحديد مجالات أخرى تحتاج لدعم الأمم المتحدة فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، والعدالة، وسيادة القانون. وفي ١ نيسان/أبريل، اشترك في واغادوغو ممثلي الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي في رئاسة الاجتماع الخامس للفريق الدولي لتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو، واتفقوا على تغيير اسمه إلى فريق الدعم الدولي من أجل توطيد الديمقراطية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في بوركينا فاسو.

٤٦ - وفي ٤ و ٥ آذار/مارس، قمت بزيارة موريتانيا، واجتمعتُ مع الرئيس محمد ولد عبد العزيز ورئيس الوزراء يحيى ولد حدمين لمناقشة التعاون فيما بين بلدان منطقة الساحل في مجال المسائل المتعلقة بالتنمية والأمن الإقليمي. وناقشنا أيضا الجهود الوطنية المبذولة لتشجيع الحوار السياسي والتماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان. وقد رحبتُ بالتزام الحكومة بالتصدي للرق ومخلفاته، وكذلك بالالتزامات الأخرى المتصلة بالقضاء على التعذيب التي تعهدت بها. ورحبتُ أيضا بجهود البلد الرامية لتعزيز الديمقراطية، بينما شجعتُ السلطات على إيجاد حلول للتحديات العديدة التي تواجهها منطقة الساحل، في إطار المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي.

٤٧ - وفي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل، أثناء الزيارة التي قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (المديرية التنفيذية) إلى واغادوغو، طلبت السلطات الوطنية المساعدة على صياغة استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب وطلبت الدعم لتعزيز الجهود التي تبذلها في مجال تنسيق مكافحة الإرهاب. وقامت المديرية التنفيذية أيضا بزيارة غانا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل لتقييم تأهب البلد لمنع وقوع الحوادث الإرهابية ومواجهتها، وكذلك لتقديم المشورة إلى السلطات بشأن وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٨ - ظل انعدام الأمن في المناطق الحدودية الشمالية من الكاميرون ونيجيريا نتيجة لأعمال العنف المتعلقة بجماعة بوكو حرام يشكل تحديا أمام جهود التعجيل بإنجاز أعمال اللجنة، بما في ذلك الأعمال المتبقية لترسيم الحدود. وبوصفي رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، أجرى ممثلي الخاص مشاورات في ياوندي وأبوجا في شباط/فبراير وآذار/مارس مع رئيسي وفدي الكاميرون ونيجيريا لدى اللجنة، وأعضاء مجلسي الوزراء ولجنتي الحدود

الوطنيتين، للاتفاق على الأولويات والأساليب التي ستُعمد في إتمام عملية ترسيم الحدود. أما المرحلة الثالثة من نصب الأعمدة الحدودية فقد اكتملت في آذار/مارس بإضافة ٢٣٨ عموداً، ليصل عدد الأعمدة التي نُصبت إلى ٩٠٣ أعمدة، من أصل ما مجموعه ٢٩٦٩ عموداً على امتداد الحدود بأكملها. وتزامن مشروع نصب الأعمدة مع استعراض للمشاريع الاجتماعية والاقتصادية لفائدة الجماعات المحلية الحدودية المتضررة من هذه العملية. وقد أُحيلت نتائج الاستعراض إلى وزير المالية الكاميروني في ٨ آذار/مارس. وتجري حالياً أيضاً دراسات جدوى بشأن الأنشطة التي ستُنَفَّذ مع النظراء النيجيريين.

تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي تصدياً للأخطار المتعددة الأوجه والعبارة للحدود التي تهدد السلام والأمن

إصلاح قطاع الأمن

٤٩ - خلال الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام بالأمانة العامة، زيارةً إلى مقر مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقديم المساعدة لها على اعتماد وتنفيذ إطارها الإقليمي لإصلاح قطاع الأمن والحوكمة، ولتعزيز اتباع نهج منسق إزاء إصلاح قطاع الأمن في المنطقة. ونوقشت أيضاً مجالات التعاون الأخرى، ومن بينها إيفاد بعثات مشتركة للتقييم والدعم، وتنظيم دورات مشتركة للدعوة والتدريب لفائدة الكيانات الحكومية الرئيسية وقيادة القوات المسلحة.

٥٠ - وفي غينيا، واصل كبير مستشاري الأمم المتحدة المعني بإصلاح قطاع الأمن تقديم الدعم لأصحاب المصلحة الوطنيين في إعطاء دفع لجهود الإصلاح، بسبل من بينها سنّ نصوص قانونية وتنفيذ القرارات في قطاعي الدفاع والشرطة. وهو يقدم الدعم أيضاً لإدماج اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن في المجلس الأعلى للدفاع الوطني.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو

٥١ - خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل واتحاد نهر مانو اجتماعاً تقنياً في مقر أمانة اتحاد نهر مانو في فريتاون من أجل بلورة خطة عمل مشتركة لاستئناف تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو. فقد تم تعليق تنفيذ هذه الاستراتيجية بسبب تفشي فيروس إيبولا. وأيد ممثلي الخاص والأمين العام لاتحاد نهر مانو خطة عمل خلال اجتماع عُقد في داكار في ٢٩ نيسان/أبريل.

وفي ١٢ و ١٣ أيار/مايو، قدم المكتبُ مساعداتٍ تقنية إلى اجتماع بلدان اتحاد نهر مانو، الذي سبق اجتماع اللجنة الأمنية المشتركة المعقود في ١٤ أيار/مايو في غراند باسام، بكوت ديفوار.

القرصنة في خليج غينيا

٥٢ - خلال الفترة من ١٤ إلى ٣٠ آذار/مارس، شارك ٣٠ بلدا من غرب وجنوب أفريقيا ومن أوروبا في مناورات بحرية دارت في خليج غينيا بهدف تعزيز القدرات العملية المشتركة والتعاون الإقليمي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ١٥ حادث قرصنة قبالة الساحل النيجيري في دلتا النيجر.

٥٣ - وأحرز بعض التقدم صوب تنفيذ القرارات التي اعتمدت في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٣ بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا. وفي ١٢ شباط/فبراير، حضر ممثلي الخاص لوسط أفريقيا وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعا استثنائيا بين رؤساء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا. وقد تعهد الحاضرون بأن يتم بحلول ١ تموز/يوليه في ياوندي تفعيل مركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، ليتزامن هذا الحدث مع افتتاح المركز الإقليمي للأمن البحري في غرب أفريقيا، الذي سيتخذ من أيدججان مقرا له. ولا يزال مقر المنطقة "هاء" (E) الذي يشمل بنن وتوغو والنيجر ونيجيريا، والذي سيكون موجودا في كوتونو، في بنن، يواجه قيودا مالية. ويبدل ممثلي الخاص جهود من أجل جمع الأموال لإنشاء مقر في غانا للمنطقة "واو" (F) يشمل بوركينا فاسو وسيراليون وغانا وكوت ديفوار وليبيريا. وهو يدعم أيضا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحديد مضيف لمقر المنطقة "زاي" (G) الذي يشمل السنغال وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو وكابو فيردي، ومالي. وتعمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حاليا على تعيين موظفين لشغل مناصب القيادة في مركز التنسيق الأقليمي.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية

٥٤ - في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، اتفق ممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمدير الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في شباط/فبراير على توحيد الجهود من أجل التعجيل بإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في غينيا. وقد

اتصلا بالشركاء في التنمية، ومن بينهم الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة، لتقديم الدعم لهذه الوحدة.

تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٥٥ - في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، واصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل التركيزَ على حشد وتنسيق الدعم الدولي المقدم لمنطقة الساحل، ودعم جهود التعاون الإقليمي، وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها لدعم منطقة الساحل.

٥٦ - وواصل المكتب توفير التمويل لتطوير برامج لمنطقة الساحل ضمن منبر التنسيق الوزاري. واستمر المكتبُ أيضا في المشاركة في رئاسة الدورات العادية للأمانة الفنية للمنبر، وقدم الدعم للأفرقة المواضيعية الأربعة التابعة للمنبر في مجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف والتنمية. وأجرى المكتب أيضا اتصالات مع البلدان المانحة المحتملة لدعم الجهود الرامية لحشد الموارد التي تقوم بها صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وللتعجيل بتنفيذ البرامج الإقليمية.

٥٧ - وعزز المكتبُ تعاونه مع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي ٢٥ آذار/مارس، أنشأ المكتبُ خلية اتصال في نواكشوط، عقب إجراء مشاورات مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية ومع الشركاء الرئيسيين. وأوفد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل أخصائيين لمساعدة الأمانة الدائمة على إنشاء خلية تُعنى بمنع التطرف ولوضع خطة عمل لتفعيل إعلان المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل بشأن مكافحة النزعات الأصولية والتطرف العنيف في منطقة الساحل، المعتمد في نيامي في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥. وقد طلبت الأمانة الدائمة الحصول على دعم في مجالات أخرى، ويجري الآن النظر في هذا الطلب.

٥٨ - وجرى أيضا تعزيز التعاون على مستوى المقار. وعقدت الأمانة العامة أربعة اجتماعات مع الممثلين الدائمين لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لدى الأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة عملية دمج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل وتقييم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وذلك تلبيةً لطلب مجلس الأمن (انظر S/PRST/2015/24).

٥٩ - واستمر مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تقديم الدعم التقني إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تطوير مشاريع إقليمية. وحاليا يوجد ما مجموعه

١٩ مشروعاً إقليمياً في مراحل مختلفة من التطوير أو التنفيذ في إطار ركائز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل المتعلقة بالحكومة والأمن والقدرة على التكيف. وهي تشمل تسعة مشاريع رئيسية وُضعت بالاشتراك مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي إطار ركيزة الحكومة، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجموعة الخماسية وحكومة مالي، في تنظيم مؤتمر يومي ١٠ و ١١ آذار/مارس بشأن إدارة الحدود والمجتمعات المحلية الحدودية في منطقة الساحل. ونظر هذا المؤتمر، الذي حضره ١٥٠ مشاركاً، في السبل المتاحة لتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية الحدودية، ولا سيما النساء والشباب، في المبادرات الهادفة لتحقيق الاستقرار واستتباب الأمن. وعُقد اجتماع متابعة بين الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمديرين الإقليميين وممثلي كيانات الأمم المتحدة في داكار في ٢٥ آذار/مارس لاستعراض نتائج المؤتمر ضمن الإطار الأشمل للاستراتيجية المتكاملة.

٦٠ - وفي إطار الركيزة الأمنية، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة على إنشاء إطار قانوني ومؤسسي للتعاون في مجال الأمن والدفاع بين الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بما في ذلك في إطار منبر التعاون الأمني. وركز برنامج منطقة الساحل التابع للمكتب على جهود مكافحة الفساد والاتجار بالبشر وعلى مراقبة الأسلحة النارية وإدارة الحدود. ونفذ البرنامج أكثر من ١٩٠ نشاطاً في المنطقة، استفاد منها ٦٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبفضل الخبرة القانونية التي يقدمها المكتب، اعتمدت بوركينافاسو قانوناً محدثاً لمكافحة الإرهاب يتناول مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، قامت الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ في ميناء داكار بالعديد من عمليات الضبط صادرة أثناءها أدوية مزيفة تفوق قيمتها ٣٨٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أربع حاويات، واعترضت سبيل ١٨ مركبة مسروقة في داكار. وخلال الاجتماع الذي عقده اللجنة التوجيهية لبرنامج منطقة الساحل التابع للمكتب في داكار في شهر نيسان/أبريل، اتفق ممثلو المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبلدان الساحل وبلدان المغرب العربي على التركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وعلى علاج الأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية، وعلى الجرائم التي تمس الغابات والحياة البرية، والاتجار بالمتلكات الثقافية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين.

٦١ - وقدمت المنظمة الدولية للهجرة في إطار مشروعها الإقليمي المتعلق بتنسيق إدارة الحدود في مالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو، الدعم في مجال وضع بروتوكولات للحدود المشتركة. وفي إطار ركيزة القدرة على التكيف، تم رسمياً في نيامي في ٢ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إطلاق المشروع الرائد المتعلق بتوجيه مستقبل منطقة الساحل من خلال العائد الديمغرافي، الذي يهدف إلى الحد من وفيات الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) تقديم الدعم الفني لبلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في مجال صياغة أولويات القدرة على التكيف على الصعيد الوطني. وتنسق منظمة الأغذية والزراعة أيضاً مشروعاً لإدارة المعلومات وتحليل المخاطر والقابلية للتأثر، وقياس القدرة على التكيف في بوركينا فاسو وتشاد والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر.

٦٢ - وقد طلب مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة في البيان الرئاسي الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (S/PRST/2015/24) أن تدعم بلدان منطقة الساحل في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار التطرف العنيف. وفي هذا الصدد، بدأت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب البحث في إمكانية توسيع نطاق مبادراتها للمساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب بحيث تشمل جميع البلدان الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل استكمالاً للمبادرة التي نفذت في مالي. وفي نيسان/أبريل، أجرت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أيضاً مشاورات مع بوركينا فاسو لتؤكد من جديد استمرار دعم اللجنة لأنشطة مكافحة الإرهاب التي تضطلع بها دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وتعزيز التعاون الإقليمي.

٦٣ - وفي البيان الرئاسي نفسه، طلب مجلس الأمن إلى أيضاً أن أدرج في تقريره المقبل معلومات مفصلة عن المساهمات المالية المقدمة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، من خلال المشاريع التي من شأنها أن تدعم جهود السلام والأمن في منطقة الساحل. وعملية جمع البيانات المتعلقة بهذه الجوانب جارية، وسأقدم نتائجي في تقريره القادم عن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، المقرر لشهر كانون الأول/ديسمبر.

٦٤ - وبدأت الأمانة العامة، بالتشاور مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين، عملية تقييم استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

تعزيز الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٦٥ - وفي ٦ نيسان/أبريل، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الدورة الثامنة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي تم خلالها مناقشة قضايا حقوق الإنسان الخاصة بكل بلد. وفي ٨ آذار/مارس، نظّم المكتب، في شراكة مع

اليونسكو، مؤتمراً حول دور المرأة في تعزيز السلام والتنمية. وتماشياً مع الجهود المبذولة لدعم المجتمع المدني في مجالي حقوق الإنسان والحكم الرشيد، شارك المكتب في اجتماع المنظمات غير الحكومية الإقليمية، المعقود في بانجول في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل، حيث ركزت المناقشات على قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بشأن الشباب والسلام والأمن وجهود مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ٢٩ آذار/مارس، نظّم المكتب اجتماعاً تشاورياً مع المجتمع المدني ومنظمات الشباب، وكيانات الأمم المتحدة والخبراء الأكاديميين حول موضوع الاقصاء الاجتماعي. وناقش المشاركون في الاجتماع قضايا تمهيش الشباب، والرق، والقضايا الأخرى ذات الصلة، ودعوا الحكومات الوطنية إلى التنفيذ الكامل لإعلان أيدجوان لوزراء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن القضاء على حالة انعدام الجنسية، المعتمد في عام ٢٠١٥.

٦٦ - وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أجرى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مناقشات مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف تطوير مبادرات مشتركة بخصوص الدعوة للمساواة بين الجنسين. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقد الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا منتدين لتبادل الآراء حول مواضيع محددة مع القيادات النسائية في المنطقة لتعزيز مشاركتها في منع التطرف العنيف. وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم منتدين لتبادل الآراء بين الفريق العامل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حول موضوعي التطرف ومشاركة المرأة في الحياة العامة.

التعاون فيما بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٦٧ - في الفترة من ١١ إلى ٢٠ شباط/فبراير، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في الاستعراض الاستراتيجي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي جرى استعداداً للتخفيف التدريجي للبعثة في عام ٢٠١٧. وسلّط الاستعراض الاستراتيجي الضوء على ضرورة تعزيز عمليات المصالحة الوطنية والعدالة، وتعزيز القدرات الوطنية على مراقبة الأسلحة الصغيرة، وحل القضايا العالقة المتعلقة بترع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. ولاحظ الاستعراض الاستراتيجي أن عدم الاستقرار المستمر في مناطق كوت ديفوار الحدودية مع بوركينا فاسو ومالي وليبيريا يتطلب التعاون المتواصل بين الأجهزة الأمنية الوطنية والمنظمات الإقليمية. وفي آذار/مارس، سافر الأمين العام المساعد لدعم بناء

السلام إلى كوت ديفوار لتحديد مجالات الدعم البرنامجي اللازم للمساعدة في معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاع، بوسائل منها المبادرات العابرة للحدود.

٦٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل، أوفد ممثلي الخاص بعثة فنية مشتركة إلى غامبيا، تضم ممثلين عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، لتقييم الوضع قبل الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. واجتمعت البعثة مع هيئات إدارة الانتخابات، ووزيري الداخلية والشؤون الخارجية، والسلطات القضائية، والمجتمع المدني، والشركاء الدبلوماسيين.

٦٩ - وفي ٢٠ أيار/مايو، استضاف ممثلي الخاص الاجتماع الرفيع المستوى لرؤساء بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة في غرب أفريقيا، الذي عُقد في داكار. وناقش المشاركون في الاجتماع جملة أمور من بينها التقدم المحرز في التحولات الديمقراطية في غرب أفريقيا، وتأثير التدهور البيئي على البلدان الواقعة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. واتفقوا على مواصلة التعاون الوثيق وتبادل المعلومات بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على المنطقة دون الإقليمية.

التعاون مع الشركاء الاقليميين ودون الاقليميين

٧٠ - في الفترة من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير، قام ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ومثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بجولتهما المشتركة الثالثة إلى الكاميرون وتشاد ونيجيريا وهي البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام، لتقييم التقدم المحرز في الاستجابة على المستوى الإقليمي. وناقشا الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في عدد من المجالات بما في ذلك الاتصالات والتوعية وإعادة الإدماج. كما ناقشا الوضع الإنساني وحقوق الإنسان.

٧١ - وفي ١٤ أيار/مايو، حضر ممثلي الخاص مؤتمر القمة الثاني المعني بالأمن الإقليمي، المعقد في أبوجا، نيجيريا. وحضر المؤتمر رؤساء كل من بنن وتشاد وتوغو والسنغال وغابون وفرنسا والكاميرون والنيجر، ورئيس وزراء غينيا الاستوائية، ووزير الشؤون الخارجية والكوننولث في المملكة المتحدة، ونائب وزير الخارجية الأمريكية، وممثلون عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وأقر المشاركون بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وأعربوا عن التزامهم بمواصلة تعزيز التعاون في مواجهة الأزمة. وتعهد الشركاء بتقديم الدعم لجهود محاربة جماعة بوكو حرام و لجهود إعادة التأهيل. وأعلن الاتحاد

الأوروبي عن مساهمة بقيمة ٥٠ مليون يورو للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، في حين أعلنت المملكة المتحدة الدعم لنيجيريا على المستوى الثنائي بقيمة ٤٠ مليون جنيه.

٧٢ - وفي ٢٧ و ٢٨ كانون الثاني/يناير، عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورة عمل مشتركة في أبوجا، لتقييم التطورات في المنطقة دون الإقليمية وتحديد الأنشطة المشتركة، مثل دعم إصلاح القطاع الأمني في بوركينا فاسو وغينيا وغينيا - بيساو؛ وتنفيذ إعلان رؤساء دول وحكومات دول منطقتي وسط وغرب أفريقيا المتعلق بالسلامة والأمن البحريين في مجالها البحري المشترك والمبادرات المشتركة للوساطة.

٧٣ - وكما أشير إليه أعلاه، عزز مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تعاونه مع الأمانة الدائمة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ومع بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (انظر الفقرات من ٥٥ إلى ٥٧).

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٧٤ - بالرغم من الهجمات الإرهابية التي وقعت في بوركينا فاسو وكوت ديفوار واستمرار أعمال العنف في حوض بحيرة تشاد وفي مالي، والتي شابت الوضع العام فيهما فإن الوضع العام في المنطقة ظل إيجابياً بصفة عامة. ويشجعني النجاح في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في العديد من بلدان غرب أفريقيا والتحول الديمقراطي التي تجري فيها على نحو سلس. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا الاتجاه. وأشجع دول المنطقة، بما في ذلك غينيا وموريتانيا والنيجر، على الدخول في حوار سياسي مع المعارضة بروح من التسامح والانفتاح والشمولية. وسيظل التعاون المستمر الذي يشمل بعثات المساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مفيداً في تسهيل الحوار الشامل وتعزيز مبادئ الديمقراطية ومنع تصاعد التوترات في بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٧٥ - وأكرر دعوتي لحكومة غامبيا بإجراء تحقيق مستقل يُسلط الضوء بالكامل على الأحداث التي وقعت في يومي ١٤ و ١٦ نيسان/أبريل، بما في ذلك ما يتعلق بمزاعم التعذيب وحالات وفاة معتقلين في أثناء وجودهم في عهدة الدولة. كما أنني أحث الحكومة على اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في محاكمة المعتقلين. وأشجع السلطات الغامبية على السماح لمواطنيها بممارسة حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي كما ينص على ذلك دستور البلد. وإنني لأشعر بالتفاؤل إزاء استئناف الحوار السياسي من خلال اللجنة المشتركة

بين الاحزاب التي أُعيد تفعيلها، وأحث الحكومة على تهيئة بيئة مواتية من شأنها أن تتيح امكانية إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية وشفافة في كانون الاول/ديسمبر.

٧٦ - ويساورني قلق بالغ إزاء الهجمات الإرهابية غير المسبوقة التي حدثت في بعض بلدان غرب أفريقيا، التي لم تتعرض للأذى من قبل. وأرحب بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بأخذها زمام المبادرة لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة. وأشجع على مزيد التعاون بين الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بدعم من الأمم المتحدة، على معالجة الدوافع الكامنة وراء النزاعات ذات الصلة بالتنمية، والاقصاء الاجتماعي، والتحديات التي تواجه الحكم الرشيد. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل شراكتته وتعاونه مع المنطقة دون الإقليمية للتصدي لهذه التحديات على نحو شامل.

٧٧ - وأكرر حرص الأمم المتحدة على ضمان تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وغيرها من الجهات المعنية. وفي هذا الصدد، قمت بإنشاء مكتب اتصال في نواكشوط تابع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وذلك من أجل المساعدة على تعميق تعاون الأمم المتحدة مع المجموعة، ولتحديد فرص المبادرات المشتركة التي تدعم بلدان المنطقة على معالجة دوافع عدم الاستقرار. كما ستوفر خارطة الطريق المشتركة بين الأمم المتحدة والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إطارا شاملا لتعزيز التعاون بين الكيانين في المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التعاون على دعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

٧٨ - وأثني على الجهود المستمرة التي تبذلها بنين وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا الرامية إلى تفعيل القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمحاربة خطر بوكو حرام، وأكرر دعوتي إلى الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي للاجئين لدى القيام بجهود مكافحة التمرد. وأرحب بالمساعدة المقدمة من الشركاء الإقليميين والدوليين في دعم هذه الجهود وأشجعهم على زيادة ما يقدمونه من دعم لتعزيز العمل المضطلع به في المنطقة، بما في ذلك الأنشطة الهادفة إلى معالجة الأسباب الجذرية الكامنة التي أدت إلى ظهور بوكو حرام. ويساورني القلق إزاء الاحتياجات الإنسانية الكبيرة، وأشجع المانحين على دعم الاستجابة الإنسانية الجارية في منطقة حوض بحيرة تشاد، التي لا تزال تفتقر افتقارا شديداً للتمويل. إذ من شأن هذا الدعم أن يساعد في التخفيف من محنة المرشدين داخليا واللاجئين والعائدين في جميع البلدان المتضررة.

٧٩ - وأثني على لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة للجهود المتواصلة التي تبذلها لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ويشجعي التعاون المستمر بين حكومتي الكاميرون ونيجيريا على ضمان الانتهاء من ترسيم الحدود وتوفير تدابير بناء الثقة للمجتمعات الحدودية المتضررة. وسوف يواصل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة للمساعدة في حل القضايا العالقة ومساعدة الطرفين في تعبئة الموارد.

٨٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد واتحاد نهر مانو والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني لجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى لمشاركتها الوثيقة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في تنفيذ ولايته. وأعرب أيضاً عن تقديري الخاص لممثلي الخاص، محمد بن شامباس، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة على ما يبذلونه من جهود لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.